نشاط مؤسسات العمل الاجتماعي إبان الكوارث وانتشار الأوبئة

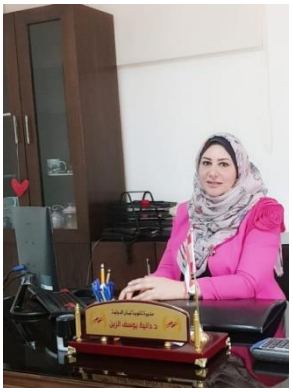

بقلم د. دانية يوسف الزين

يعتبر العمل الاجتماعي أحد أبرز حقول العمل الإنساني الحديث، الذي ينتشر على نطاقٍ واسع في العالم في ظل الظروف الانسانية والاقتصادية الصعبة ، وأثناء الكوارث والأوبئة . وهو يستهدف العنصر البشري تحديداً، بحيث يقوم على جملة من المقومات الرئيسية التي تجعل منه عملاً متكاملاً، يسعى لخدمة الشعوب الفقيرة والمتخلفة، ويسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الانسانية ...

ينظر إلى العمل الاجتماعي من زاويتين :

- الاولى أنه عمل إنساني مميّز، يُضفي معنى خاصاً على حياة الناس، ويربطهم بالمجتمع على النحو المناسب، وعلى النحو الذي يعطيهم دوراً بارزاً فيه .

- والثانية تبدو صعبة للغاية، لأنه بقدر ما هو جميل، بقدر ما هو معقّد، ويستدعي مجهوداً مضاعفاً وخبرة في التعاطي معه وصبراً. فليس من السهل أن يُقَدّم المرء مساعدة لأفراد مجتمعه دون أن ينفذ صبره، بسبب بعض حماقات الاخرين بغض النظر عن أسبابهم.

وعندما نتحدث عن العمل الاجتماعي، فإننا نتحدث عن مجال تخصص يطال فئة من الناس، تأخذ على عاتقها مهمة تقديم الدعم والرعاية للأشخاص، الذين يحتاجون للمساعدة، هذا المجال ليس وليد الصدفة، بل إنه أتى نتيجة الحاجة إليه، أتى لأنه يمكن أن يساعد تقدم المجتمعات على مستوى حقوق الإنسان.

1- **مفاهيم العمل الاجتماعي** : يختلف مفهوم العمل الاجتماعي باختلاف الاطر والمجالات التي تتعامل مع هذا المفهوم، وندرج تحت هذا العنوان عدة مفاهيم للعمل الاجتماعي منها :

- العمل الاجتماعي هو حق من حقوق الانسان، يستطيع عن طريق جهوده مع غيره من الناس الى توجيه تغيّر المجتمع لصالح احتياجات السكان واشباع رغباتهم بطرق صحيحة و سليمة.

- العمل الاجتماعي هو مجموعة من العمليات المقصودة، والمنتظمة، تهدف إلى إحداث تغييرات في السياسات العامة القائمة في المجتمعات ، يقوم به مجموعة من الأفراد ، على شكل مجموعات أو هيئات تخضع للقيادة من أخصائي اجتماعي، لتحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية المرغوبة، تنتج عنها تغيرات إيجابية واضحة.

- العمل الاجتماعي يمثل أحد المهن التي تطبق الأساليب الحديثة في العمل الخدماتي الإنساني، حيث ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر كنتيجة حتمية عن الثورة الصناعية التي زادت الانتقال من الأرياف إلى المدن، وأدت إلى العديد من الهجرات الواسعة، وصاحب ذلك جُملة من التغييرات الاجتماعية، سواء على نمط المعيشة، أو على الصحة، والعلاقات الاجتماعية.

- العمل الاجتماعي، هو علم من العلوم الإنسانية التي تقوم على عدد من المبادىء والقيم الاجتماعية، وعلى رأسها مبدأ دعم ومساندة الذات الاجتماعية، ويمثل أحد أهم الجوانب الإنسانية التي تهدف إلى مساعدة البشر، وقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كأحد أبرز الفنون الحديثة في التعامل مع العنصر البشري.

- اما العمل الاجتماعي التطوعي فهو مساهمة الافراد في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو نشر المعرفة وغير ذلك من الاشكال .

2- **أهداف العمل الاجتماعي:** يهدف العمل الاجتماعي الى تنمية المجتمعات ومعالجة المشاكل التي تخرج عن نطاق قدرة الافراد الذين يعانون منها والتي تعمل على شقائهم ، ومن هذه الاهداف :

- المساعدة على حل المُشكلات المختلفة المتأتية عن ظروف صعبة، في الوقت المناسب، وضمن أقل أضرار ممكنة.
- المساعدة في معالجة الأخطاء و العيوب المنتشرة قي المجتمع.
- تعزيز التعاون بين السكان ، ويخفف من الأعباء عن كاهل الحكومات.
- إظهار أهمية العمل الجماعي وفاعليته في الازمات.

- التخفيف من آلام الفقراء و المحتاجين .
- بشكل عام يهدف إلى العناية بالأشخاص الذين يعانون داخل المجتمعات، هؤلاء الأشخاص يحتاجون إلى من يرافقهم ويساندهم ويدعمهم.

3- **مقومات العمل الاجتماعي:** من أهم المقومات التي يرتكز عليها العمل الاجتماعي ما يلي :

- تعزيز جانب الوعي والإدراك حول علاج وحل المُشكلات المختلفة.
- تنظيم عمل العاملين في اللجان المختلفة.
- تحديد المشكلات بدقة من خلال دراستها دراسة عميقة وعلمية و موضوعية، للمساهمة في حلها.
- متابعة العمل الاجتماعي والإنساني، والحرص على التخطيط العلمي الجيد له.

4- **خصائص العمل الاجتماعي:** للعمل الاجتماعي الناجح خصائص متعددة نذكر منها :

- العمل الاجتماعي أكثر تأثيراً في المجتمعات من العمل الخدماتي الفردي.
- يقوم على أساس التعاون والتنسيق.
- يسعى الى تحقيق خدمات عامة وليست خاصة.
- يمكن ان يمارس على كافة مستويات المجتمع.

5- **اسس نجاح العمل الاجتماعي:** يحتاج العمل الاجتماعي لتأدية دوره الخدماتي الى مجموعة اسس منها :

- الاعتماد على التخطيط العلمي .
- أن تكون أهدافه عامة و مشروعة وتطال ميادين خدماتية اجتماعية .
- أن يراعي تطبيق اسس ومبادئ العمل الخدماتي ضمن الجمعيات والهيئات والاندية...
- أن يكون لدى العاملين في ميدانه، الوعي بالمشاكل الموجودة في المجتمع وادراك نتائجها ، للعمل على حلها .
- توفر المهارات والخبرة في خدمة الناس.
- التعاون المثمر و التنسيق الكامل بين أفراد المجموعة.

6- **دور الجمعيات الاهلية في لبنان في مواجهة فيرو كورونا**

مع كل جائحة تَضرب العالم يُكتَب تاريخ جَديد للبشريّة وتَرتَسم خارطة مُختلفة للتّوازنات الاقتصادية ..

Coronavirus (COVID-19.

على الرغم من صُمود بعض الدول أمام تفشي وباء كورونا السريع الانتشار ، إلا أنها تعاني اليوم من نُقص حاد في الإمكانيات المالية واللوجستية لاستكمال حربها الضَّروس ضِدَّ مُخلفاته على القطاع الإقتصادي والإجتماعي. وبدا التأثير الاقتصادي الفوري للجائحة واضَحا.

و في لبنان نظراً لواقعه الاقتصادي الصعب في ظل التعبئة العامة التي تطلبتها المرحلة ، وانهياره المالي، والتخبط في الفوضى والخلافات في الافكار والاراء والخطط للنهوض من الازمة ، والضغوطات الخارجية المشبوهة ...

هذه الجائحة هَدَّدَت تماسُك المجتمع المَحلي في حدّ ذاته. رغم اللجوء الى توعية المواطنين بخطورته، حيث اعتمدت في البداية أساليب التَّوعية والتعريف بالوباء ، وبعدها تم اللجوء الى أساليب أكثر صَرامة كالحَجْرِ الصِّحي الوُجوبي والزَّجْري والعِقاب للمخالفين للنصائح الوقائية المُعتَمَدة، وهذا ما سبب حالة من الفزع والخوف.

وكان المُجتمع المدني كغيره من الفاعلين، يجهَل ما سَتؤول إليه الأمور وخاصة مع إلغاء الدولة لجميع الفعاليات الثقافية والرياضية والمسابقات الأدبية والمهرجانات والنَّدوات والمعارض وغيرها. فكان يقف عاجزاً، مُتفرجاً، لا يَعرف أي السِّياسات التي يَجب اتباعُها أمام هذا الوضع الكارثيّ العالميّ .إلا أن أصواتاً تعالت من داخله تُنادي بوُجوب تظافر الجُهود وتوفير الإمكانيات الماليّة واللوجستيّة الضّرورية لمُجابهة خطر هذه الأزمة العالمية. وانطلقت مُكونات المجتمع المدني في تحديد الأولويات مُعتمدة في ذلك على تجارب البلدان التي فتك بها الفيروس، لتصحح الخطأ في الإجراءات وتصوّب تدخُّلاتها لتكون فعَّالة في تطويق الأزمة.

وهكذا بدأ التّحرك وفتحت أبواب التّضامن والتآزر الذي تدعَمُه مُنظمات ومُكونات المجتمع المدني ، كذلك بدأت الحاجة إلى انخراط العديد من الجمعيات التَّنموية والتَّضامُنية في هذه المُبادرة وحُدِّدت أدوارها لتُباشر رصد الحاجة والحالات، لتُعالجها بأفضل الطرق المُمكنة. فالمجتمعات لا تبحث عن جمعيات ومنظمات تتواجد فقط عند الرخاء والسِّلم الاجتماعي، بل هي في حاجة ماسَّة لها لتتدخَّل سريعا عند الأزمات والمصائب...

وقد تركّزت أعمال الجمعيات ومؤسسات الرعاية البناءة على الادوار التالية:

- الدوالر التوعوي الذي يقوم على توعية المواطنين وتحسيسهم بضرورة الالتزام بقواعد الصحة الأساسية وطرق الوقاية من هذا الوباء الخطير.
- الدور الميداني الذي يقوم على توفير الرّصيد البشري المؤهل لحسن سير ونجاعة التدخل للمساعدة.

- الدور التنفيذي الذي يقوم على تأمين الخدمات الضرورية للمواطنين ، وكذلك تأمين المستلزمات الحياتية التي باتوا لا يمتلكونها .
- الدور الرقابي، وذلك بالمتابعة اليومية لتطورات الأزمة، وكيفية الحدّ من النقائص الموجودة.
- هذا وقد حرصت بعض الجمعيات على تقديم المساعدات العَينيَّة من مواد تنظيف، مواد صحيّة، كمامات طبية لكل من يحتاجها، كما حرصت جمعيات اخرى على المُساهمة في تحسين ظروف عيش المُحتاجين بتقديم الإعانات وتوزيع المواد الغذائية عليهم .

أخيراً وليس آخراً، وأمام انهيار المنظومة الصحية فان الرِّهان الحقيقي اليوم يقع على عاتق المواطن، على وعيه والتزامه بتداعيات الأزمة، وضرورة احترام التدابير الوقائية لحماية نفسه أولاً، والإحاطة ببقية مكونات المجتمع . فالوعي المُجتمعي بمشكلات المرحلة الراهنة هو أساس الخروج من براثن الأزمة والتّفاعل الإيجابي، يساعد الدولة على توفير لا فقط الإمكانيات والطاقات البشرية بل أيضا مجموعة من الأفكار المتجددة والآراء التي يمكن لها أن تساهم في استنباط حلول فعالة تساعد الدول التي لا تمتلك كل الضروريات لمجابهة الأزمات.

ويمكن أن نضيف "إنّ جائحة كورونا بثقلها الصحّي الطّارئ واستتباعاتها الاقتصاديّة والاجتماعية والتعليميّة المصاحبة، تمثل تحدّيا قويّا للدّولة ولمختلف شركائها، ولقوى المجتمع لتطويق الخطر والحدّ من آثار الوباء".

وهنا كشفت فجائيّة الوباء لحدود الإمكانيات المتاحة، فكان دافعًا مهمّاً لتضافر الجهود وتعبئة الموارد من خارج الميزانيّة والاعتمادات الحكوميّة، وأنّ مع بدء ظهور الضرر المحقق للفئات الهشة، والمؤسسات والحرف.

انطلقت حتّمية انضمام المجتمع المدني وقد تحرّكت الجمعيات بأطيافها لتوعية المواطنين وتوفير السند المطلوب ولقيت بالفعل موجة تجاوب واستعداد كبير/ للدعم من مختلف الفئات وشوهدت في الميدان جمعيات كبرى ذات تقاليد عريقة وجمعيات محلية متعددة الأغراض والاختصاصات.

منذ بداية جائحة كورونا، كثفت الجمعيات الخيرية في لبنان نشاطها لتواكب الخطوات التي قامت بها الحكومة اللبنانية ، وبالتحديد وزارة الصحة لاحتواء آثار الأزمة على كافة الأصعدة، ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية..

وبحسب دراسة حديثة أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، مطلع شهر أبريل الجاري، حول الأثار والتداعيات الناجمة عن انتشار الفيروس المستجد (كوفيد 19) في دول

المنطقة، فإن أكثر من نصف سكان هذه الدول قد انضموا بالفعل إلى قوائم الفقراء، نتيجة تضررهم بالتداعيات التي خلفها الفيروس. وفي لبنان علاوة على ذلك الوضع الاقتصادي المتدهور والوضع المالي المنعدم .

لعبت الجمعيات الاهلية و الخيرية منها دوراً مهماً على خط المواجهة، حيث لعبت، ومازال أمامها الكثير من الأدوار لتلعبها في هذا المجال.

لقد تفاعلت هذه الجمعيات الخيرية، التي تغطي مختلف المناطق اللبنانية، وتقدم خدماتها للمستفيدين وفق مجالات اختصاصها، مع كافة مبادرات الوزارة، مقدمة خبراتها، وقدراتها، وكوادرها الفنية المتخصصة، في الإغاثة والتواصل وتقديم الخدمات الإنسانية. كما أطلقت من جانبها العديد من المبادرات منذ بدء أزمة "كورونا"، مما ساعد في التخفيف من آثارها الاجتماعية على العديد من القطاعات والمناطق اللبنانية.

ومما لا شك فيه أن لهذه الجمعيات الخيرية، كل حسب تخصصه، دورها الهام في الأزمات، لما تمتلكه من قواعد بيانات حول الفئات الضعيفة والمتضررة ، والمستحقة للمساعدة، ولما تمتلكه أيضا من خبرات في مجالات التوعية والإرشاد والتنظيم، وضمان وصول المساعدات لمستحقيها، وتكوين فرق تطوعيه بصورة منظمة.

تقول منظمات تقدم مساعدات آنية في لبنان إن عدد الأُسر التي تطلب المساعدة زادت بشكل يفوق طاقتها، إثر تفشي فيروس كورونا المستجد، وفرض إجراءات العزل العام، في وقت وضعت فيه الأزمة الجميع في خندق واحد. وبدأت تتسارع الجهود التي تبذلها جماعات وأفراد لمساعدة الفئات الأضعف في مواجهة تداعيات الأزمة داخل مجتمعاتهم المحلية، فيما يتزايد الاحتياج لإمدادات الغذاء والدواء. حيث تلقت الجمعيات آلاف الاتصالات بعد أن كان يصلهم ما بين 50 و100 مكالمة فقط يوميا.

وفرضت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد مع انتشار وباء كورونا حالة استثنائية في ظل الحجر الصحي وانعدام فرص العمل، حيث معظم الفقراء بلا وسائل تذكر لمواجهة الصعاب الإضافية الناجمة عن تفشي الوباء.

في الختام إن لبنان وفي ظل تفشي الوباء يعيش مرحلة مفصلية من تاريخه، يقف اليوم أمام مصيرين، أحدهما الانهيار الكامل على الصعيدين الصحي والاقتصادي، كما يحصل في كثير من دول العالم، أو الاحتكام إلى الاستجابة الاستراتيجية والعمل الجماعي والتكاتف بين القطاعات العامة والخاصة والإنسانية،

في ظل حاجة اللبنانيين اليوم إلى بصيص من الأمل يطمئنهم ويستجيب لضعفهم وهشاشتهم الاجتماعية الاقتصادية ، والتي زادها تفشي فيروس كورونا سوءاً، الأمر الذي يطلب بلورة آلية شاملة تعالج الخلل القائم على مستوى العلاقات الكلية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومن ضمنه الهيئات الأهلية، فهذا هو الوقت المناسب لتصويب هذه العلاقة واستثمارها بما فيه من مصلحة للبلاد والعباد.

هذا وتشير الاحصاءات التي تلي الى تأكيد ماورد أعلاه :

يعيش حالياً اكثر من 2.5 مليون إنسان في لبنان تحت خط الفقر، من بعدما فقد حوالي 25 ألف موظف مصدر رزقهم خلال الأشهر الـ4 الماضية في ظل ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب إلى نسبة 40%! وعجز القطاعات الغذائية والصحية عن الاستمرار فيما تخسر الليرة اللبنانية قيمتها يوماً بعد يوم بإيقاع متسارع، وفي ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، التي سرّعت وتيرة الانهيار الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.